# جهود الإمام الزركشي في علم التخريج: دراسة تحليلية

أ. د. أعمر فطان ❖

أ. د. معلمين محمد شهيد ❖

## ملخص البحث

يعد الإمام الزركشي أحد العلماء الموسوعيين الذين لهم مشاركة في جميع علوم الإسلام المعروفة في زمنه. وتضم قائمة مؤلفاته كتباً في القرآن وعلومه، والحديث، والفقه، والأصول، واللغة، كما أنها تضم كتباً تناول فيها بعض المظاهر الاجتماعية في زمنه. والغاية من هذا البحث المختصر هو الوقوف على جهوده في فن من فنون الحديث خاصة، ألا وهو علم التخريج، حيث أن الإمام خلف في جريدة مؤلفاته سبعة كتب في التخريج بين الصغير المتعلق بأحاديث مفردة إلى كتابه الموسوعي الموسوم بـ"الذهب الإبريز"، كما سيأتي ذكره خلال البحث. ولقد جمع الباحث ما استطاع الوصول إليه من كتبه المخطوطة، إضافة إلى المطبوع منها، ثم استقرأ مضامينها للوقوف على محتواها، مستخلصاً المنهج العام الذي سلكه المؤلف في تأليفه، وطريقته في تخريج الأحاديث والحكم عليها. والذي يظهر بعد دراسة هذه الكتب أن الإمام الزركشي رحمه الله تعالى رغم كون شهرته أكثر في الدراسات القرآنية والأصولية، إلا له مشاركة هامة في ميدان الحديث وعلومه، ليس نقلاً فقط، بل

❖ أستاذ مساعد بقسم العلوم في الهندسة، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.
البريدالإكتروني: fettane@iium.edu.my

❖ محمد شهيد، أستاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا.
البريدالإكتروني: mualimin.sahid@usim.edu.my

مذاكرةً، وتحليلاً وشرحاً، وترجيحاً ونقداً، وحكما على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً. ولعل أبرز إضافة للزركشي في هذا الميدان كونه أول عالم –حسب علمي المتواضع– يتصدى إلى تخريج الأحاديث المشتهرة على الألسنة، فكان فأل خير عيل كل من جاء بعده من العلماء ممن تصدوا إلى هذا النوع من التخريج.

## مقدمة

يمثل علم التخريج أحد أهم فروع علم الحديث؛ إذ هو الوسيلة الرئيسة لتحديد مواضع الأحاديث سواء في مصادرها الأصلية، أو الفرعية الثانوية، والاطلاع على كلام العلماء حولها، وبيان أحكامهم عليها صحةً، وضعفاً. ولقد اهتم العلماء بهذا الجانب اهتماماً بالغاً، يدل على ذلك كثرة مؤلفاتهم فيه، وكلامهم عليه، وحضهم طلبة العلم على مزيد الاهتمام به؛ إذ هو الجانب التطبيقي لكافة علوم الحديث النظرية، مما يجعله الرافد الذي تلتقي عنده هذه العلوم، فيظهر من خلاله إتقان الباحث لما تعلمه من فنون الحديث وقواعده، وحسن فهمه لها، وتطبيقه إياها.

واعتناء العلماء بتخريج الحديث لم يكن مقتصراً على المصنفات الحديثية فقط، بل تعداه إلى المصادر الإسلامية الأخرى المتعلقة بعلوم التفسير، والعقائد، والأصول، والفقه، والسير والتواريخ، وكتب الزهد والرقائق، بل تعداه إلى كتب اللغة والأدب، والقواميس. ولقد ترتب على هذا كمٌّ هائل من التراث الحديثي المتعلق بالتخريج، والكثير منه لا يزال مخطوطاً إلى يومنا هذا، وبعضه في عداد المفقود، وعِلْمُنا به مقتصر على كتب التراجم التي ذكرت مؤلفيها، أو فهارس الكتب التي أوردت معلومات عنها، وفي كثير من الأحيان لا تتعدى الدلالة على العنوان فقط.

ومن العلماء الذين أولوا لهذا الفن عنايةً خاصةً، الإمام الزركشي، حيث صنف في علم التخريج سبع مؤلفات، ويمثل هذا الكم حوالي الثلث من تراث الزركشي الحديثي،

طُبع منها اثنان فقط، والبقية لا يزال مخطوطاً أو في عداد المفقود. وسأتناول دراسة مؤلفاته، والتعريف بها، والكلام على مناهجها في المبحث الخاص بها. وقبل ذلك، أود أن أقدم هذا البحث ببعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية المتعلقة بهذا الفن، ثم أعرج على دراسة جهود هذا الإمام من خلال ما وقفت عليه من تراثه المخطوط والمطبوع.

## المبحث الأول:

## التعريف بعلم التخريج

إن تعريف المصطلحات قبل الخوض في أي علم له أهمية قصوى، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره كما قرره العلماء. وعبارة "علم التخريج" مركب إضافي يتكون من كلمتين هما: "علم" و"التخريج"، ولكل واحدة منهما معنى في اللغة، وفي الاصطلاح، وهو ما سأتناوله في المطالب الآتية.

### المطلب الأول: تعريف العلم

**لغةً**: هو نقيضُ الجهل. وهو يدلُّ على أَثَرٍ بالشيء يتميَّزُ به عن غيره. ومن ذلك العَلامة[1].

**أما اصطلاحاً:**

**فقد ذكر له العلماء تعريفات كثيرة، منها:**

١ – هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع. فإن لم يكن جازما أصبح ظناً وليس علماً[2].

---

(١) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (بيروت: دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ)، ج٤، ص١٠٩؛ و ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط١، د.ت) ، ج١٢، ص٤١٦.

(٢) الجرجاني، الشريف علي بن محمد، **التعريفات**، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، ص١٥٥.

٢- المسائل التي تذكر في فن من الفنون، فيقال مثلاً: علم النحو أي مسائله[١]. وهذا المعنى هو المقصود في هذا الفصل.

## المطلب الثاني: تعريف التخريج

**لغةً**: فأصل كلمة التخريج يعود إلى الجذر "خَرَجَ يخرج خروجاً" وهو نقيض الدخول. ويدل على النّفاذُ عن الشَّيء، والانفصال، والبروز، والظهور.

**والمَخْرَجُ**: مَوْضِعُهُ -أي موضع الخروج-. والاسْتِخرَاجُ، والاخْتِراجُ: الاسْتِنْباطُ. ويقال: فلان خِرِّيجُ فلانٍ، إذا كان يتعلَّم منه، كأنّه هو الذي أخرجَه من حدِّ الجهل. والكتابُ إذا كُتب فترك منه مواضع لم تكتب فهو مُخَرَّجٌ.

والإخراج أكثر ما يقال في الأعيان، قال ﷻ: ﴿**وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾ [النحل: ٧٨]، والتخريج أكثر ما يقال في العلوم والصناعات[٢].

## أما في الاصطلاح:

فالذي يجدر التنبيه إليه أن العلماء الأوائل وإن اهتموا بالتخريج اهتماماً كبيراً، فإن اهتمامهم بوضع التعريفات النظرية لم يكن يماثل اهتمامهم بالجانب التطبيقي للعلوم، وهذا بيِّنٌ جداً لما كان له أدنى اطلاع على كتب المتقدمين وجهودهم في مختلف الفنون. ولعل السبب في ذلك وضوح الأمور في أذهانهم، فلم تكن هناك

---

(١) حاجي خليفة، **كشف الظنون**، ج١، ص٦.

(٢) انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص١٧٥؛ والأصفهاني، الحسين بن محمد الراغب، **المفردات في غريب القرآن**، مراجعة: محمد خليل عيتاني، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، ص١٥١؛ وابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص٢٤٩؛ والفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م)، ج١، ص، ٢٣٧.

حاجة لصياغة مثل هذه التعريفات، وإنما كان جل اهتمامهم التطبيق العملي للتخريج، والكلام على الأحاديث سنداً ومتناً. وإنما اضطر من جاء بعدهم للخوض في ذلك، والتركيز على التفريعات، والشروح المطولة للمسائل النظرية لضعف الملكة والهمة، وتسهيلاً على المبتدئين في العلم لتصور مسائله، وفهم مبادئه.

ولقد استعمل المحدثون مصطلح التخريج بمعان مختلفة، وأنا أذكر هنا أهم المعاني وأشهرها، فأقول:

**الأول**: رواية المحدِّث الأحاديث في كتابه بأسانيده.

قال ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) عند تعرضه لتاريخ تدوين السنة ما يلي:

"وجاء محمد بن إسماعيل البخاري إمام المحدثين في عصره، فخرج أحاديث السنة على أبوابها في مسنده الصحيح "[١] ثم قال بعد ذلك: " وقد انقطع لهذا العهد تخريج شيء من الأحاديث واستدراكها على المتقدمين"[٢].

**الثاني**: انتقاء المحدِّث الأحاديث من كتاب، ثم روايته إياها بسنده، ثم الكلام عليها تصحيحاً أو تضعيفاً، ثم عزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين.

ومنه قول السخاوي رحمه الله: "والتخريجُ: إخراج المحدِّث الأحاديث من بطون الأجزاء، والمشيخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه، أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما"[٣].

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، **المقدمة**، باعتناء: خليل شحادة، وسهيل زكار، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ص٥٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٦٠.

(٣) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، دراسة وتحقيق: عبد الكريم الخضير ومحمد بن عبد الله آل فهيد، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط١، ١٤١٦هـ)، ج٣، ص٣٣٠.

**الثالث**: هو عزو الحديث المراد تخريجه إلى مصادره الأصلية الناقلة له بأسانيده، وبيان موضعه فيها، والكلام على حاله، وحال رواته.

ولقد عبر المناوي رحمه الله: عن هذا المعنى عند شرحه لكلام السيوطي، حيث قال في شرح قوله: "وبالغتُ في تحرير التخريج": بمعنى: اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع، والسنن، والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرِّجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله -وإن جلّ- كعظماء المفسرين"[١].

وهذا المعنى هو أكثر شهرة واستعمالاً عند المتأخرين من العلماء، حتى استقر بينهم وأصبح عرفاً علمياً، وإذا ذكر التخريج انصرف معناه إلى هذا. وللتخريج معاني أُخَر ليس هنا محل تفصيلها، ولقد استقصى الشيخ بكر بن عبد الله أبوزيد رحمه الله: تلك المعاني في كتابه الخاص بهذا الفن[٢].

## المطلب الثالث: تعريف علم التخريج باعتباره علماً على الفن

أما تعريف علم التخريج باعتباره علماً على الفن، فلا نجد له تعريفاً عند القدامى، ولقد عرفه الشيخ بكر أبو زيد بما يلي:

**قال رحمه الله**: "هو علم بأصول يعرف بها حال الراوي والمروي، ومخرجه، وحكمه صحةً وضعفاً، بمجموع طرقه، وألفاظه"[٣].

---

(١) المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤ م)، ج١، ص٢٧.

(٢) انظر: أبو زيد، بكر بن عبد الله، **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**، (الرياض: دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ)، ص٥٤-٦٤؛ و ذكر الشيخ : ثمانية عشر معنى واستعمالاً لهذا المصطلح، سواء في الميدان الحديثي، أو الفقهي، أو الأصولي، أو النحوي.

(٣) المرجع السابق، ص ٤١.

وهذا التعريف في رأي الباحث عليه استدراك، فإن قوله: "حال الراوي" غير وجيه، إذ إن معرفة حال الراوي أليق بكتب الرجال والجرح والتعديل. وكلام العلماء على الراوة أثناء التخريج إنما هو تبعٌ لكلامهم على الحديث تصحيحاً، أو تضعيفاً، وليس بالأصالة، فالتخريج رافد تلتقي عنده عدة علوم منها علوم المصطلح، والجرح والتعديل، وغيرها؛ وهو بذلك ميدان تطبيقي لها، والله تعالى أعلم.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة الالتزام بالتخريج من المصادر الأصلية الناقلة بالسند؛ لأنه هو العمدة في إثبات صحة الحديث من عدمه. أما المصادر الأخرى فإنها مصادر تبعية، وفي الغالب هي وإن نقلت بالسند، فإن اعتمادها أساساً على المصادر الأصلية، فتخريج الأحاديث منها إنما هو في الحقيقة مجرد عزو.

وأود أن أنبه إلى أمر مهم، حيث يقرر بعض الباحثين أن الحكم على الحديث ليس مقصداً أصلياً في التخريج، وفي رأيي هذا غير صحيح، فإن بيان درجة الحديث أعظم ثمرة لهذا الفن، ومجرد عزو الأحاديث إلى مصادرها، دون بيان صحتها، أو ضعفها، أو غيرها من الأحكام ينقص من نضج الجهد العلمي للباحث، ويقلل من قيمة بحثه.

## المبحث الثاني:

## مؤلفات الزركشي في التخريج، دراسة تفصيلية

لقد شغل علم التخريج حيزاً معتبراً من جهود الإمام الزركشي، فلقد خلف فيه سبعة كتب مما سيرد ذكره خلال البحث. وهذا العدد من الكتب يمثل ثلث مؤلفاته الحديثية تقريباً، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تمكن الزركشي من هذا الفن، واهتمامه به، وهذا لا يتأتى إلا لمن كملت له أدواته، فإن علم التخريج يتطلب إتقان فنون الحديث المختلفة. وسأتناول في هذا المبحث التعريف بمصنفات الزركشي في التخريج،

وإيراد ما وقفت عليه من معلومات حولها، ثم دارسة منهج المؤلف في كتبه، سواء ما تعلق بجانب التأليف، أو منهجه في التخريج والعزو والحكم على الأحاديث التي يوردها. ولقد آثرت تقسيم الكتب إلى قسمين:

**القسم الأول**: التعريف بالكتب المخطوطة والمفقودة.

**القسم الثاني**: التعريف بالكتب المطبوعة.

## القسم الأول: التعريف بالكتب المخطوطة والمفقودة

**المطلب الأول**: التعريف بجزءٍ جمع فيه طرق حديث: "من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار"[1].

**١ - عنوانه:**

ذكره الزركشي أثناء كلامه على تخريج حديث «من كثرت صلاته بالليل حَسُن وجهه بالنهار»[2]، فقال بعد إيراده لهذا الحديث: "جمعت طرقه في جزء" [3].

**٢- موضوع الكتاب:**

وهو كما يظهر من اسمه، والقليل الذي صرح به مؤلفه حوله، خاص بتخريج حديث مفرد.

**٣- سبب تأليفه ومنهجه فيه:**

ليس لدينا أي معلومات حول سبب تأليف الكتاب؛ لأنه في عداد المخطوط أو المفقود الذي لا نعلمه عنه شيئاً إلا اسمه الذي ورد به، ولقد أغفلت كتب التراجم وفهارس الكتب ذكره إلا ما صرح به المؤلف في الموضع المتقدم الذكر. أما عن منهجه

(١) انظر: الزركشي، **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ١٠٥، رقم ١٣٧.

(٢) والحديث موضوع؛ وانظر تخريج محقق الكتاب له في: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص١٠٥، رقم ١٣٧.

(٣) المرجع السابق.

فيه فأقول تخميناً: إن الأصل في مثل هذه الكتب أن يستقصي فيه المؤلف جمع طرق الحديث المذكور، ويتكلم عليها صحةً وضعفاً، وهذا حال الكتب التي وضعت في دراسة الأحاديث المفردة، مع الإشارة إلى أن الزركشي من عادته في التخريج تناول مسائل وقضايا أخرى فقهية، ولغوية، وفوائد أخرى متنوعة، كما ستأتي الإشارة إليه في القسم الثاني الخاص بكتبه المطبوعة.

## المطلب الثاني: التعريف بكتاب "تخريج أحاديث الوجيز"

**أولاً**: عنوان الكتاب، ذكره الدكتور ناصر السلامة بعنوان: "تخريج أحاديث شرح الوجيز" ضمن مؤلفات الزركشي المخطوطة على أنه كتاب مستقل في التخريج[1]، والذي أظنه -والله تعالى أعلم- أنه هو نفس كتاب "الذهب الإبريز" الذي سيأتي ذكره بعد هذا، والدليل على ذلك أن حاجي خليفة ذكره ضمن جهود العلماء في خدمة الشرح الكبير على الوجيز للإمام الرافعي[2]، ومنها كتاب الزركشي[3]. كما ذكر الشيخ حمدي بن عبد المجيد السلفي في مقدمة تحقيقه لكتاب "المعتبر" للزركشي أن بعض كتبه ذكرت بأكثر من عنوان، وهي في الحقيقة كتاب واحد، ومن بينها: "تخريج أحاديث الرافعي" الذي هو كتاب "الذهب الإبريز" نفسه[4].

---

(١) انظر: السلامة، ناصر بن سعود، **معجم مؤلفات الإمام الزركشي الشافعي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية**، (الرياض، دار الفلاح، د.ط، د.ت)، ص٢٤.

(٢) هو الإمام العلامة شيخ الشافعية أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني؛ وانظر ترجمته في: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣م)، ج٢٢، ص٢٥٢.

(٣) انظر: حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٢م)، ج٢، ص ٢٠٠٣.

(٤) انظر: السلفي، حمدي عبد المجيد، **مقدمة المعتبر في تخريج أحاديث المناهج والمختصر للزركشي**، (الكويت: دار الأرقم، د. ط. د. ت)، ص٨.

**ثانياً**: موضوع الكتاب، كما هو ظاهر من عنوان الكتاب، فإن موضوعه تخريج الأحاديث الواقعة في كتاب "الشرح الوجيز" للإمام الرافعي وسيأتي التعريف به قريباً.

## المطلب الثالث: التعريف بكتاب "الذهب الإبريز"

**أولاً**: اسم الكتاب، ذكر المؤلف كتابه هذا، وأحال عليه في ستة مواضع من كتبه، تارة باسمه المختصر وهو: "الذهب الإبريز"(١)، وذكره في موضع واحد باسمه تاماً، وهو: "الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز"(٢).

**ثانياً**: موضوع الكتاب، كتاب "الذهب الإبريز" خرج فيه الزركشي أحاديث كتاب الرافعي المسمى: "العزيز في شرح الوجيز"، واشتهر أكثر باسم: "فتح العزيز في شرح الوجيز"، حيث تورع بعض العلماء من إطلاق اسم العزيز على كتاب، إذ هو اسم من أسمائه ﷻ. والوجيز كتاب في فروع الفقه الشافعي، ألفه الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله.

**ثالثاً**: مخطوطاته، نقل الدكتور ناصر بن سعود السلامة أن له نسخة مخطوطة في ١٧١ ورقة، مسجلة تحت رقم ٤٣١، بمكتبة الملك فهد الوطنية، بالرياض. ولقد أشار إلى أن هذه النسخة ناقصة. وهي في الأصل مصورة عن نسخة مكتبة جامعة برنستون الأمريكية، مجموعة يهودا (٢). ولم يمكني الحصول على صورة من هذه المخطوطة، ولو تم لي ذلك لأمكنني القطع هل هو كتاب الذهب الإبريز نفسه أم لا؟ وإن كان هذا هو الظن الراجح في رأيي المتواضع.

---

(١) انظر: الزركشي، **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، ص٨٠، ٩٥، ١٩٤، ٢٣٠؛ **والنكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلافريج، (الرياض: مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ)، ج٢، ص١٦٦، وج٣، ص٦٣٢.

(٢) انظر: الزركشي، **الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة**، تحقيق: محمد بنيامين أرول، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٥هـ)، ص١٥٠.

وتوجد نسخة مصورة عن المجلد الخامس والسادس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا، وهي:

١- المجلد الخامس من الكتاب، ويقع في ١٩٧ ورقة، ورقمه: ٣٨٦٨.

٢- المجلد السادس، ويقع في ٣٢٩ ورقة، ورقمه: ٣٨٦٩.

ولقد وصلني عن طريق أحد الإخوة الكرام -جزاهم الله تعالى خيراً- نسخة مصورة لمقدمة الكتاب، ونماذج من التخريج، إضافة إلى إعلامي بأن الجزأين تحت التحقيق من طرف أحد طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

**رابعاً**: سبب تأليف الكتاب، ذكر الزركشي في مقدمة كتابه قيمة الكتاب وأثنى عليه، وبين عظم مقامه عند العلماء والطلاب، لما حواه من درر العلم وجواهره، وما ضمنه مؤلفه من الفوائد العزيزة، إلا أنه حوى الكثير من الأحاديث والآثار التي يصعب الوقوف عليها حتى على المتخصص، فقال: "شتمل على أحاديث أوردها، وآثاراً سردها، وهي جملة كثيرة، ليست عند المحدث فضلاً عن الفقيه شهيرة، لا يعرف الواقف عليها الضعيف من الصحيح، ولا التعديل من التجريح، وغير خاف على كل ذي لب ما في الاعتناء بذلك من تأصيل الفروع، وتشييد الجموع، وحفظ الدين، ونشر سنة سيد المرسلين، فإن العاري من الحديث كمن عدل عن أصول الشرع إلى فروعه، وورد شعب الماء دون ينبوعه"[1]. وقال في موضع آخر: "هذا وقد بلغني عن قوم أنهم خرّجوا أحاديثه قديماً وحديثاً، وساروا في طلب ما استغربوه فيها سيراً حثيثاً، ولم أقف على شيء مما دوَّنه هؤلاء القوم، ولا نظرت منه حرفاً منذ شرعت في هذا الكتاب وإلى اليوم، إلا أنه بلغني من كل[2]. ممن أثق به أن بعضهم أكمل ما صنفه، وبعضهم لم يفرغ. وكل يدعون

(١) انظر: الزركشي، **الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز**.

(٢) لم أستطع قراءة الكلمة في المخطوط.

وصال ليلى، وليلى لا تقر لهم بذلك..."[١]، فكان كل ما تقدم دافعاً للزركشي لوضع كتابه هذا وسبباً له.

**خامساً**: منهج الإمام الزركشي في كتابه

وأقصد بذلك منهجه في وترتيبه للمادة العلمية في هذا الكتاب، وأرجئ الكلام على منهجه في التخريج والعزو والحكم على الحديث إلى موضع آخر من هذا البحث. ويمكنني تلخيص أهم الخصائص المنهجية للزركشي في كتابه من خلال العناصر الآتية:

١- بدأ الزركشي كتابه بمقدمة طويلة شغلت خمس عشرة لوحة، ابتدأها بالثناء على الله ﷻ، والصلاة على النبي ﷺ، ثم شرع في بيان فضل الاهتمام بالسنة النبوية بعد الكتاب الكريم، عملاً بأمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه، واقتداءً بالسابقين من السلف الصالحين. ثم شرع في بيان أن السنة النبوية وحي مثل القرآن، وأنها هي المقصودة بلفظ "الحكمة" في آياته. ثم بين أن أهل الحديث هم الفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، ناقلاً في كل ذلك أحاديث تدل على المقصود، موردًا إياها بأسانيدها عمن روى عنهم[٢].

٢- ذكر الزركشي سبب تأليف كتابه كما تقدم، حيث بين أن شرح الوجيز من المصادر الفقهية المهمة لدى متفقهي المدرسة الشافعية، ولكنه حوى الكثير من الآثار والأحاديث التي تحتاج مزيد عناية، وتخريجاً وحكماً عليها بما يليق بحالها.

٣- بين الزركشي أنه في وضعه لهذا الكتب رجع إلى أمهات المصادر المختلفة من الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمغازي، والتواريخ، وكتب الأصول، واللغة والإعراب على سبيل الإجمال[٣].

---

(١) انظر: الزركشي، **الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز**.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

٤- صنف الزركشي عمله وملاحظاته في كتابه إلى ثلثة عشر نوعاً، هي:

**الأول**: بيان كون الحديث الذي استدل به الإمام الرافعي رحمه الله صحيحاً إما لوجوده في الصحيحين أو أحدهما، وليست فيه علة تقتضي التوقف عن العمل به، أو بالنظر إلى إسناده ونص الحفاظ على ذلك إن كان، وإلا بين حال الإسناد، وأنه على شرط الصحيح، أو رجاله ثقات ولا معارض له، فإن المختار قول النووي جواز التصحيح.

**أما النوع الثاني**: إلى نهاية الرابع فلم يمكني قراءته، لطموس الخط.

**النوع الثالث**: على نقد صحته فقد يعارضه حديث آخر.

**النوع الرابع**: أن يذكر الحديث من طريق صحابي فيذكره من تلك الطريق و[1] عليه راوية من رواه من الصحابة غيره، وإن لم يذكر من رواه تولى الزركشي بيان ذلك.

**النوع الخامس**: التعرض لبيان ناسخه ومنسوخه، وعامه وخاصه، ومنطوقه ومفهومه وما انبنت عليه من الأحكام.

**النوع السادس**: النظر في دلالته على ما استدل به هل هي واضحة أم لا، فإن كانت مشكلة بينها، أو غير ذلك، وأن ذكر حديثا ضعيفاً وفي الباب حديث آخر صحيح ذكره.

**النوع السابع**: النظر في إعرابه ولغته ومشكل معناه.

**النوع الثامن**: النظر في ذكر دلائل أهملها.

**النوع التاسع**: النظر في أدلة أشار إليها رمزاً وتلويحاً لا تصريحاً.

**النوع العاشر**: تخريج الآثار الواقعة فيه موقوفة على الصحابة أو من بعدهم.

---

(١) غير واضح في الأصل.

**النوع الحادي عشر**: التنبيه على أوهام وقعت له في إيراد متن الحديث إما من زيادة أو تغيير لفظ يتغير به المعنى، أو وقعت له في ذكر راويه من تصحيف، أو تحريف، أو غير ذلك من تركيب الأحاديث بعضها في بعض.

**النوع الثاني عشر**: التنبيه على تخريج الأحاديث الواقعة في نهاية الروضة للعلامة النووي، وبيان ما أشار إليه من تلك، والتنبيه على مخرج أحاديث زعم في "شرح المهذب" أنه لا أصل لها أو نسبها لمصنف غريب وهي في المشهورات موجودة.

**النوع الثالث عشر**: التعرض لأمر يحتاج إليه المحدث من التوغل في علل الأحاديث وبسط ذلك وإن لم يكن من شأن الكتاب، ليكون هذا المصنف في هذا الباب كافياً، وفي الدلالة عليه وافياً، وأن الفقيه وغيره لا يستغني عن ذلك[1].

٥- بين الزركشي موارده التي رجع إليها في كتابه على سبيل التفصيل فذكر أسماءها، وضمت كتب: الصحاح، والمستخرجات، والمسانيد، والمصنفات، والسنن، والمعاجم والتواريخ، والتفاسير، وكتب العلل، والجرح والتعديل، وكتب المراسيل، وكتب الناسخ والمنسوخ، والأطراف، وكتب أحاديث الأحكام، والمفردات، وكتب الصحابة، وكتب علوم الحديث، وكتب اللغة والغريب[2].

٦- بعد ذكره لما تقدم قسم الزركشي بقية المقدمة على أحد عشر فصلاً ذكر فيها ما يلي:

**الفصل الأول**: مقصود الأئمة من جمعهم كتب السنة.

**الفصل الثاني**: في الحديث الصحيح إذا روي بعدة ألفاظ هل يوجب ذلك اضطرابه أم لا؟.

---

(١) انظر: الزركشي، **الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز**.

(٢) انظر: المرجع السابق، ، (ل/ ٦و٧ أ-ب).

**الفصل الثالث**: الحديث الضعيف إذا روي من عدة طرق هل يتقوى أم لا؟

**الفصل الرابع**: تواتر الأحاديث بوجوب اتباع السنة، والحث على حفظ السنن ونشرها.

**الفصل الخامس**: في وجوب اتباع النبي ﷺ وطاعته.

**الفصل السادس**: استقلال السنة بتشريع الأحكام.

**الفصل السابع**: في أن السنن كثيرة لا تحصى.

**الفصل الثامن**: العلة في أن الصحابة لم يجمعوا السنن في مصحف كما جمعوا القرآن.

**الفصل التاسع**: في العمل بالحديث على مذهب الشافعي.

**الفصل العاشر**: ترجمة الإمام الشافعي رحمه الله.

**الفصل الحادي عشر**: التعريف بحال الرافعي رحمه الله.

وبعد انتهائه من إيراد هذه الفصول، بدأ بالكلام على الكتاب الأول من الشرح الوجيز، وهو كتاب الطهارة[1].

٧- أما بالنسبة لتقسيم الكتاب فلقد اتبع الزركشي فيه صاحب الأصل؛ إذ إن الرافعي رحمه الله رتب كتابه على الأبواب الفقهية، فيبدأ بكتاب الطهارة، ثم التيمم، ثم الحيض، ثم الصلاة، وهكذا دواليك، على ما هو معروف في كتب الفروع الفقهية.

٨- اتبع الزركشي منهجاً معيناً في كلامه على الحديث، أجمله هنا على أن أفصل فيه أكثر عند كلامي على منهج الزركشي في التخريج والكلام على الأحاديث، وبيان العلل في المباحث الآتية. فأقول: إن الزركشي يبدأ الكتاب عادة بتحديد عدد الأحاديث التي حواها الباب الخاص من الكتاب في المصنف الأصل، ثم يشرع في الكلام عليها الواحد

(١) انظر: المرجع السابق.

تلو الآخر، فيقول مثلا: كتاب الطهارة، باب المياه الطاهرة، ذكر فيه عشرة أحاديث، الأول: ثم يشرع في الكلام عليه[١].

٩- لم يكن كلام الزركشي على الأحاديث على نسق واحد، فبعض الأحاديث تكلم عليها في لوحات متتالية، بينما اكتفى في بعضها على السطر والسطرين، وربما ذكر الحديث الوارد في الأصل دون أي كلام[٢].

١٠- يورد الزركشي كلام العلماء، وإذا ما أراد أن يضيف شيئاً من عنده، سواء كانت فائدة، أو نقداً، أو استدراكاً يستعمل كلمة "قلت"، ثم يذكر ما يريد.

١١- يورد الزركشي بعض المسائل الفقهية المتعلقة بالحديث الذي يخرجه، كما فعل في خاتمة كلامه على الحديث الثاني في باب الوضوء، حيث أورد اختلاف العلماء في حكم البسملة، رابطاً إياه بحديث الباب[٣].

١٢- يظهر من خلال مقدمة الزركشي تواضعه الكبير، حيث بعد تعريفه بمنهجه في كتبه، وبيان جهده الذي بذله لوضع كتابه طلب من قارئه أن يعفو عن أي خطأ يجده، أو زلة يقف عليها، وأن يدعو له دعوة صالحة[٤].

١٣- من الأشياء الظاهرة أيضاً، ذلك الموارد الغنية التي رجع إليها الزركشي في تأليفه للكتاب، وهذا أمر معهود منه، ولقد تقدمت الإشارة إليه في قسم الموارد.

---

(١) انظر: الزركشي، **الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز**.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق؛ والحديث الأول من باب سنن الوضوء، (ل/ ٧و٨و٩ أ-ب)، وقارنه بالحديث الرابع والخامس من نفس الباب، (ل/ ١٥ب)، حيث تكلم على الحديث الأول في قريب من ثلاث لوحات، بينما تكلم على الحديث الرابع والخامس في سطرين.

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

## القسم الثاني: التعريف بالكتب المطبوعة

بعد كلامي على كتب الزركشي المخطوطة وما هو في عداد المفقود، سأتناول من خلال هذا القسم دراسة كتبه المطبوعة المتعلقة بفن التخريج، يتعلق الأول منهما بتخريج بعض الأحاديث الخاصة، وهو ما يعرف بالأحاديث المشتهرة. أما الكتاب الثاني، فيتعلق بتخريج الأحاديث الواردة في بعض كتب الأصول.

### المطلب الأول: التعريف بكتاب "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة"

**أولاً**: اسم الكتاب، أطلق عليه مؤلفه اسم: "اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة"[1]، ويعرف أيضاً باسم آخر هو: "التذكرة في الأحاديث المشتهرة"[2]، إلا أن الأول هو الذي استعمله المؤلف، وصرح به.

**ثانياً**: موضوع الكتاب وريادته في هذا الفن من علوم الحديث، تصدى الزركشي في كتابه هذا، إلى تخريج أحاديث خاصة، وهي ما تعرف بالأحاديث المشتهرة على الألسنة، وهي مما تناقله الناس، ولقد عبر المؤلف عن ذلك بقوله: " فإن من النصيحة الواجبة في الدين التنبيه على ما يشتهر بين الناس مما ألفه الطبع، وليس له أصل في الشرع"[3]. ولقد بين الزركشي أنها على ضربين:

**الأول**: إما أن يكون لها أصل يتعذر الوقوف عليه، لغرابة موضعه، أو لذكره في غير مظنته، وربما نفاه بعض أهل الحدث لعدم اطلاعه عليه.

---

(١) انظر: الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله، **التذكرة في الأحاديث المشتهرة**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٦هـ) ص١٢.

(٢) الكتاني، محمد بن جعفر، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٥، ١٤١٤هـ)، ص١٩١-١٩٢.

(٣) الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص٥.

**الثاني**: وإما أن تكون لا أصل لها البتة، فالناقل لها داخل تحت وعيد النبي ﷺ لمن كذب عليه[١].

والذي تجب الإشارة إليه أن كتاب الزركشي هو أول كتاب مستقل في الأحاديث المشتهرة -فيما أعلم والعلم عند الله تعالى- فبعد بحثي في كتب الحديث، والتراجم، وفهارس الكتب العلمية المعتنية بالكلام على المؤلفين ومصنفاتهم، لم أجد من ذكر كتاباً يسبق كتاب مؤلفنا هذا، وإن كان الكلام على بعضها قد وجد مبثوثاً في بعض المصنفات في غير مظانه، كما أشار إليه الزركشي نفسه فيما نقله عن الحاكم[٢]. إضافة إلى بعض الكتب التي تناولت أحاديث طائفة خاصة من الناس، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "أحاديث القصاص"[٣]. أما كمؤلف مستقل في الأحاديث المشتهرة المصطلح عليها بين أهل الفن، فكتاب الزركشي يعد الأول من نوعه، وكل من جاء من بعده عالة عليه في ذلك، بل بنى بعضهم كتابه على كتاب الزركشي كما فعل الحافظ السيوطي[٤]، والشيخ نجم الدين الغزي.

**ثالثاً**: طبعات الكتاب، طبع الكتب مرتين، الأولى بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بدار الكتب العلمية، وهي نسخة ليس لها من التحقيق العلمي إلا الإسم، فهي محشوة بالأخطاء المطبعية، والتصحيف، والتحريف، والسقط، مما يجعلها عديمة الفائدة، ومن أراد التأكد من ذلك فما عليه إلا مقارنتها بالطبعة الأخرى للكتاب، والتي تكفل

---

(١) المرجع السابق، ص٥-٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص١٣.

(٣) والكتاب مطبوع بتحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، وهو نفس محقق كتاب الزركشي في الأحاديث المشتهرة، ولقد طبع الكتاب بالمكتب الإسلامي، ببيروت، في طبعته الأولى، سنة ١٤٠٥هـ.

(٤) في كتابه "**الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**"، فقد لخص كتاب الزركشي، وحذف تعليقاته، وأصله أفضل منه، وكتاب السيوطي مطبوع بعدة تحقيقات.

بتحقيقها الدكتور محمد لطفي الصباغ، وطبعت سنة ١٩٩٧م، بالمكتب الإسلامي، ببيروت، والباحث مشهور بتحقيقاته العلمية المفيدة.

**رابعاً**: سبب تأليف الكتاب، تطرق الزركشي في مقدمة كتابه إلى السبب الباعث على تأليف هذا الكتاب، حيث اطلع على مصنف في تفقيه العوام، وإنكار أمور قد اشتهرت بينهم لا أصل لها، فأعجب بالفكرة، ورأى أن أهم منها تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين ضعفت ملكتهم في علم الحديث، فقال : "وقد صنف الإمام تاج الدين الفزاري[1] كتاباً في تفقيه العوام، وإنكار أمور قد اشتهرت بينهم لا أصل لها، أجاد فيها الانتقاد، وصان الشريعة أن يدخل فيها ما يخلّ بالاعتقاد، شكر الله صنعه، وأثاب جمعه. وقد رأيت ما هو أهم من ذلك: وهو تبيين الأحاديث المشتهرة على ألسنة العوام وكثير من الفقهاء الذين لا معرفة لهم بالحديث"[2].

**خامساً**: منهجه فيه، سلك الزركشي في كتابه هذا منهجاً صرح عن بعض معالمه، والبعض الآخر مستنبط من عمله في كتابه، وسألخصه في النقاط الآتية:

١- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة ذكر فيها موضوع الكتاب، والدافع إلى تأليفه، كما أشار إلى بعض المؤلفات التي شاركت كتابه في التنبيه على الأمور المشتهرة بين العوام، وإن كان كتابه متعلقاً بفن الحديث خاصة. ثم ذكر بعض الشذرات المتفرقة في كتب بعض العلماء حول الكلام على بعض الأحاديث، مورداً العديد من الأحاديث والنصوص الدالة على مقصوده[3].

---

(١) هو الإمام، العلامة، العالم، الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن سباع بن ضياء الدين أبو محمد الفزاري، شيخ الشافعية في زمانه، توفي سنة ٦٩٠هـ؛ وانظر ترجمته في: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، (مصر: دار هجر، ط١، ١٤١٩هـ)، ج١٣، ص٣٨٣.

(٢) الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٥-١٩.

٢- قسم المؤلف كتابه على الأبواب، ولقد بلغ عددها التسعة، وتفصيلها كالآتي:

**الأول**: فيما اشتهر على ألسنتهم من أحاديث الأحكام.

**الثاني**: في أحاديث الحكم والآداب.

**الثالث**: في الزهد.

**الرابع**: في الطب والمنافع.

**الخامس**: في أبواب الفضائل.

**السادس**: في الأدعية والأذكار.

**السابع**: في القصص والأخبار.

**الثامن**: في الفتن.

**التاسع**: في أمور منثورة.

ولقد ذكر هذا التقسيم في مقدمته من الكتاب[1].

٣- بعد المقدمة بدأ الزركشي في الكلام على الأحاديث التي أوردها في كتابه، فيذكر الحديث الأصل ثم يتبعه بكلامه، من خلال نقله للنصوص وكلام العلماء، ولقد بلغ عدد الأحاديث الأصول التي أوردها الزركشي في كتابه ٢٣٤ حديثاً، إضافة إلى الأحاديث التي يوردها خلال تخريجه، وشرحه، وتعليقه، واستدراكه، والتي فاقت العدد المذكور.

٤- اختلف كلام الزركشي على الأحاديث التي يوردها، توسعاً واختصاراً، فبينما نجده يتوسع في بعض الأحاديث والمناسبات، فيسود الصفحات المتتالية في الحديث الواحد، نجده يكتفي في بعض الأحاديث بالسطر والسطرين[2].

---

(١) المرجع السابق، ص١٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٦٩-٧٠، رقم٧٣ ، ٧٤، ٧٥؛ وحيث اكتفى فيها بالسطر والسطرين، بينما في حديث رقم ١٥١، ص١١٣-١١٧؛ و سود فيه أربع صفحات كاملة.

٥- كما اختلف كلام الزركشي على الأحاديث، كذلك اختلف عدد الأحاديث التي تناولها في كل باب، فنجد أنه أورد في الباب الأول ٣١ حديثاً، وفي الباب الثاني ٦٠ حديثاً، وفي الباب الثالث ٣٤ حديثاً، وفي الباب الرابع ٢١حديثاً، وفي الباب الخامس ٥٥ حديثاً، وفي الباب السادس ٣ أحاديث فقط، وفي الباب السابع ١٤ حديثاً، وفي الباب الثامن ٩ أحاديث، وفي الباب التاسع والأخير ٧ أحاديث.

٦- من السمات البارزة في كتاب الزركشي على صغر حجمه، تلك النقولات الكثيرة التي يضمها كتبه عن أمهات المصادر المختلفة، وكثرة موارده، وفي بعض الأحيان عن كتب لا نعلم عنها إلا ما صرح به الزركشي نفسه، مما هو حبيس أدراج المخطوطات، أو المفقودات التي لم يسعف الزمان بحفظها. والذي لاحظه الباحث من خلال تصفح كتبه المختلفة أن كثرة الموارد عند الزركشي تعد ميزة أساسية ترفع من قيمة كتبه، وتسلط الضوء على الشخصية العلمية التي امتاز بها، والتنوع الفكري والمعرفي لديه.

٧- لم يكن الزركشي مجرد ناقل في كل ما نقله، بل يتبع ذلك بشرح، أو نقد، أو استدراك، أو حكم على حديث، أو راو. وعادة ما يستعمل عبارة: "قلت" إذا ما أرد أن يدلي بدلوه[1].

٨- يورد الزركشي في بعض الأحيان بعض المسائل المتعلقة بفقه الحديث، كما فعل في الفصل التمهيدي من كتابه بعد إيراده للمقدمة، حيث تناول مسألة الراوية عن بني إسرائيل وحكم ذلك، واستدل لها من الحديث وأقوال العلماء[2].

٩- لم يكن كلام الزركشي مقتصراً على جانب واحد، وإنما نجد فيه التنوع في الطرح، فيتكلم على تخريج الحديث، وبيان علله، وبعض فقهه، وبعض المسائل المتعلقة به.

---

(١) الزركشي، **اللآلىء المنثورة**، ص٧، ٢٧، ٢٨، ٧١.

(٢) المرجع السابق، ص٨-٩.

١٠- نبه الزركشي في مقدمة كتابه على أن الفكرة التي انبنى عليها مقتبسة من عمل الشيخ تاج الدين الفزاري، وفي هذا لمحة لتواضع الزركشي، واعتراف لمن سبقه بالفضل.

هذه أهم الملاحظات التي لاحظتها على الزركشي من خلال دراسة كتابه، وهي تعطي صورة عن المنهج الذي سار عليه المصنف، على أني سأتكلم على جانب الصناعة الحديثية في المباحث الخاصة بها إن شاء الله تعالى.

## المطلب الثاني: التعريف بكتاب "المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر"

**أولاً**: اسم الكتاب، لم يختلف من ترجم للزركشي في تسمية هذا الكتاب، والسبب في ذلك أن المؤلف ذكر اسمه في مقدمته فقال: "وسميته: المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر"[١].

**ثانياً**: موضوع الكتاب، أما عن موضوعه فإنه تصدى فيه إلى تخريج أحاديث كتابين في أصول الفقه، وهما:

١- "منتهى السول والأمل، في علمي الأصول والجدل"[٢]، للإمام العلامة أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)[٣].

---

(١) الزركشي، **المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر**، ص٢٤.

(٢) طبع عن دار الكتب العلمية بلبنان، سنة ١٤٠٥هـ، الموافق لسنة ١٩٨٥م.

(٣) هو الشيخ، الإمام، العلامة، المقرئ، الأصولي، الفقيه، النحوي أبو عمرو عثمان بن مر بن أبي بكر الكردي، الدويني الأصل، الأسنائي المولد، المالكي، صاحب التصانيف؛ وانظر ترجمته في: **الذهبي، السير**،ج٢٣، ص٢٦٤.

٢- "منهاج الوصول إلى علم الأصول"[١]، للإمام القاضي أبي الخير عبد الله عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت٦٩١هـ)[٢].

**ثالثاً**: نسخه وطبعاته، طبع بتحقيق عبد المجيد حمدي السلفي في جزء واحد، عن دار الأرقم، سنة ١٤٠٤هـ في طبعته الأولى. كما حققه الدكتور عبد الرحيم القشقري في رسالته للدكتوراه، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، سنة ١٤٠٤هـ.

**رابعاً**: سبب تأليف الكتاب، ذكر الزركشي لذلك سببين:

١- قيمة الكتابين بين كتب الفن، ومكانة مؤلفيهما.

٢- أنه اطلع على عمل من سبقه إلى التأليف في تخريج أحاديث الكتابين، وإن لم يصرح باسم ما وقف عليه من الكتب[٣]، فكأنهم تركوا مجالاً للمتعقب، لذلك نجده يقول: "وكان من تكلم عن ذلك لم يطلع بدرها كاملاً، ولا أضحى لتخريج الجميع شاملاً، وإن وجد حديثاً غير مشهور عنده أسقطه وأثبته في الخط وغلطه، وإلا نسبه إلى مؤلف غير مشهور، ولم يعرج على الصحيح المأثور، فانتدبت إلى رفع هذا المبتدأ بالخبر، ونصبه للعين بعد الأثر، وأخرجتها من العدم إلى الوجود، وخرجت من غوامضها كل مفقود"[٤].

---

(١) مطبوع على هامش، الغماري "**الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج**"، عن عالم الكتب، سنة ١٤٠٥هـ.

(٢) هو الإمام القاضي أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، كان إماماً مبرزاً، نظاراً، صالحاً، متعبداً، زاهداً؛ وانظر ترجمته في: السبكي، عبد الوهاب بن علي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق، محمود الطناحي، (مصر: مطبعة عيسى الحلبي، ط١، ١٣٨٣هـ)، ج٨، ص١٥٥.

(٣) ابن الحاجب، **الحافظ ابن كثير كتاب في تخريج أحاديث "منتهى السول"** وهو مطبوع بعنوان: "**تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب**"، تحقيق: عبد الغني الكبيسي، وطبع الكتاب في طبعته الأولى عن دار حراء، بمكة المكرمة سنة ١٤٠٦هـ.

(٤) الزركشي، **المعتبر**، ص٢٣-٢٤.

**خامساً**: منهجه فيه، أما عن المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتبه فيمكنني ذكر ذلك من خلال العناصر الآتية:

١- بدأ المؤلف كتابه بذكر مقدمة مختصرة أبان فيها عن خمسة أشياء:

أ- بين مكانة الكتابين الذين هو بصدد تخريج حديثهما، ومكانة مؤلفيهما.

ب- سبب تأليف الكتاب.

ج- تسميته لكتابه.

ولقد تقدم ذكر هذه الثلاثة. ثم عرج على بيان ما يلي:

د- منهجه في الكتاب. حيث قال مصرحاً: "والتزمت أنه حيث وقع الاحتجاج بحديث هو ضعيف الإسناد، ذكرت ما يقوم مقامه من الصحيح أو الحسن غالباً، وأجمع طرق الأحاديث في موضع واحد، مع غير ذلك من الفوائد"[١].

هـ- تقسيمه لعمله في الكتاب. حيث جعله في ثلاثة أقسام رئيسة:

**القسم الأول**: في تخريج الأحاديث والآثار.

**القسم الثاني**: التعريف بحال الرجال الواقعين فيهما.

**القسم الثالث**: ضبط الألفاظ واللغات[٢].

وبعد هذه المقدمة المختصرة، شرع المؤلف في تخريج أحاديث مقدمة الكتابين مباشرة.

٢- اتبع الزركشي في كلامه على الأحاديث الترتيب الأصلي الذي اتبعه ابن الحاجب، والبيضاوي في كتابيهما، فبدأ بمباحث مبادئ اللغة، ثم مباحث الكتاب، ثم السنة، ثم الإجماع، ثم الخبر، وهكذا دواليك إلى نهاية الكتاب.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) المرجع السابق.

٣- يذكر الزركشي الاختلافات التي قد توجد بين الكتابين، فيما يخص التقسيم، أو وضع العناوين[١]، فمثلاً، في بداية كلامه على مبادئ اللغة، صرح بأن البيضاوي سمى هذا المبحث بالكتاب الأول في اللغات، وفي مباحث الخبر صرح بأن البيضاوي عنون مباحثه بقوله: "الباب الثاني في الأخبار"، وهذه دقة علمية منه رحمه الله، وحتى لا يوقع القارئ في حيرة.

٤- يبدأ الزركشي كلامه على المبحث أو الكتاب بذكر عدد أحاديثه، فيقول مثلاً: وفيه أحاديث، أو وفيه أثران، أو وفيه ثلاثة عشر حديثاً، بحسب ما يوجد في ذلك المبحث، ثم يشرع في تخريجها فيقول: الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا حتى يأتي عليها جميعاً[٢].

٥- كما ينبه الزركشي على اختلاف موضع الأحاديث المخرجة من المباحث المطروقة. فيقول مثلاً: "ولم يذكر في المنهاج في مقدمة الأحكام غير حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وسيأتي إن شاء الله ذكره في الحصر[٣].

٦- يعلق الزركشي بكلامه الخاص على مباحث الكتاب، نقداً، وتحليلاً، وإضافة، وشرحاً، واستدراكاً مستعملاً في ذلك كله عبارة: "قلت" حتى يفرق بين كلامه هو كلام غيره[٤].

٧- ينقل المؤلف الكثير من النصوص من مصادر مختلفة، وذلك واضح جداً في مباحث الكتاب، فلا تكاد تخلو صفحة من نقل أو إحالة على كتاب. كما يدل ذلك على كثرة الموارد التي رجع إليها المؤلف في كتابه، وثقافته العلمية الواسعة.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٨، وص١٠٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٢٨، ٣٨، ٤١.

(٣) الزركشي، **المعتبر**، ص٢٧.

(٤) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص٣٠، ٣٦، ٥٣، ٥٧، ٥٩.

٨- يطرح المؤلف في بعض الأحيان بعض التساؤلات المتعلقة ببعض مباحث الكتاب، ثم يجيب عنها، فيقول مثلاً: "فإن قيل" ثم يعقب على ذلك بقوله: "فالجواب..." وهكذا دواليك.

٩- اختلف كلام الزركشي على أحاديث الكتاب، فنجده يطيل بعض الشيء في الكلام على بعضها تخريجاً، ونقداً لأسانيدها، وبياناً لعللها، بينما يكتفي بتخريج بعضها الآخر، والدلالة على مواضعها من كتب الحديث فقط(١).

١٠- يحيل الزركشي على كتبه الأخرى، فقد ذكر كتابه "الذهب الإبريز" وأحال عليه في أربعة مواضع من هذا الكتاب، وهذا فيه فوائد عديدة، منها: بيان أن الزركشي كان يتكلم على العديد من المسائل المتشابهة في كتبه المختلفة مع زيادات وتفصيلات، كما أنه يفيد في توثيق صحة نسبة الكتاب المحال عليه إلى مؤلفه(٢).

١١- ذكر الزركشي في كتابه بعض الفوائد العلمية المتعلقة بمسائل مصطلح الحديث، فذكر على سبيل المثال: حكم ما سكت عليه أبو داود، ورواية الصحابة عن التابعين، والحديث المشهور، وحكم رواية الثقة عن المجهول(٣).

١٢-يتناول المؤلف في بعض الأحيان بعض القضايا العقدية فيسهب فيها، مورداً أدلتها من القرآن والسنة، وكلام العلماء من السلف ومن بعدهم، كما فعل ذلك بالنسبة لمسألة خلافة أبي بكر س هل كانت بالنص أو بالإجماع(٤). ولقد صرح الزركشي

(١) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، **مبحث مبادئ اللغة، الحديث الثالث**، ص٣٢؛ وقارنه مع الحديث الرابع والخامس من نفس المبحث، ص٣٥؛ **والحديث الأول من مباحث الإجماع**، ص٥٧..

(٢) المرجع السابق، ص ٨٠، ٩٥، ١٩٤، ٢٣٠.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص٥٧، ٨٣، ١٤٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، ص٨٩-٩٣.

في نهاية كلامه على هذه المسألة بعد أن أورد كلام المخالفين بما يلي: "وإنما أطلت هذا لأنه من المهمات التي لا تكاد مجموعة في موضع كهذا، ولله الحمد"[1].

١٣- بلغ عدد الأحديث الأصول التي خرجها الزركشي في كتابه وتكلم عليها ٣٣٠ حديثاً، أما الأحاديث التي أوردها خلال التخريج بما في ذلك الشواهد والمتابعات، وتلك التي استدل بها فهي كثيرة جداً وربما تفوق أحاديث الأصل، فإنه في كل حديث أخرجه يضيف إليه على الأقل رواية واحدة، وفي أكثرها أكثر من ذلك، مما يدل على أن عددها فاق عدد الأحاديث الأصول الواردة في الكتابين.

١٤- ألحق الزركشي في آخر كتابه كما نص عليه في المقدمة قسماً خاصاً بالتعريف بالرجال، فذكر الصحابة ﷺ وبدأهم بالخلفاء الأربعة، ثم المسهورين منهم خاصة الرواة، ثم ذكر التابعين، ثم رواة الحديث من أصحاب الكتب الستة وغيرهم، ثم أئمة المذاهب المعتبرة، ثم رؤوس الطوائف المخالفة لأهل السنة من المعتزلة وغيرهم، ثم أئمة النحو واللغة، وختم هذا القسم بذكر بعض الطوائف والأديان المنحرفة[2].

١٥- آخر قسم خصصه الزركشي للتعريف بعدد من المصطلحات، ورتبها على حروف المعجم، وهذه المصطلحات ليست في فن واحد، بل لها تعلق بفنون مختلفة، كالحديث، والأصول، والفقه، واللغة، والمنطق، والفلسفة، وغيرها[3].

---

(١) المرجع السابق، ص٩٣؛ وهذا الكلام فيه ركاكة، وربما فيه سقط، والأصل أن يقول: "التي لا تكاد تكون مجموعة"، والله تعالى أعلم.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص٢٥٣-٣٠٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، ص ٣٠٣-٣٤٥.

## المبحث الثالث:

## منهج الزركشي في تخريج الحديث وعزوه، والحكم عليه

يتناول هذا المبحث دراسة منهج الزركشي في تخريج الحديث، وعزوه، والحكم عليه، وما يلتحق بذلك من الكلام على الرجال، والعلل الواردة في الأحاديث، من خلال كتبه التي سبق الكلام عليها في المبحث السادس.

وارتأيت أن أقسم كلامي على مؤلفاته على قسمين:

**أولاً**: دراسة كتبه الموسعة في التخريج، والذي سينصب على دراسة "الذهب الإبريز"، من خلال بعض النماذج المختارة، لكونه لا يزال مخطوطاً.

**ثانياً**: الجمع بين دراسة كتاب "المعتبر" و "اللآلىء المنثورة" لتشابههما في طريقة التخريج، ولكونهما من الكتب المتوسطة فيه، وإن كان موضوعهما مختلفاً.

وسيكون تناولي لهذه الدراسة من خلال المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول: منهج الزركشي في تخريج الحديث وعزوه، والحكم عليه من خلال كتابه "الذهب الإبريز"

قبل الغوص في ذكر منهج المؤلف في الكتاب، أود أن أورد شهادة عالم متخصص في فنه، بل خاتمة حفاظ عصره وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، حيث اطلع على الذهب الإبريز وأمدنا برأيه وتقييمه له فقال: "وخرّج أحاديث الرافعي المسمى: "فتح العزيز" في خمس مجلدات، مشى فيه على جمع ابن الملقن، لكنه سلك طريق الزيلعي في سوق الأحاديث بأسانيد خرجها فطال الكتاب"[1].

(١) انظر: ابن حجر، **إنباء الغمر**، ج٣، ص١٣٨-١٤١.

وسيتضح ذلك من خلال النموذج الذي سأورده، مكتفياً به عن غيره حتى لا يطول البحث أكثر، ثم أتبع ذلك باستخلاص منهج الزركشي.

## نماذج من الكتاب[1]:

## باب سنن الوضوء: الحديث الثاني

"حديث: «من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله، كان طهوراً لأعضاء وضوئه».

**قلت**: روي من حديث أبي هريرة، وابن مسعود.

فحديث أبي هريرة أخرجه الدراقطني في سننه من جهة محمد بن أبان، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن مجاهد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ج: «من توضأ وذكر اسم الله تطهر جسده كله، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله ﷻ لم يتطهر إلا موضع الوضوء».

وحديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني أيضاً من جهة يحي بن هاشم السمسار، ثنا الأعمش، عن شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود قال: "سمعت رسول الله ج يقول: «إذا تطهر أحدكم فليذكر اسم الله على طهوره، فإنه يطهر جسده كله، فإن لم يذكر اسم الله على طهوره،لم يطهر إلا ما مر عليه الماء». قال البيهقي: وهذا ضعيف، لا أعلم رواه عن الأعمش غير يحيى بن هاشم، وهو متروك الحديث، ورماه ابن عدي بالوضع. ثم أخرج نحوه من جهة أبي هريرة، وابن عمر، وضعفهما.

وذكره أبو عبيد في كتاب "الطهور" موقوفا على أبي بكر الصديق.

---

(١) بالنسبة لإحالاتي على المخطوط، فإن النماذج الآتية مستلة من القسم الثاني الذي حصلت عليه من مخطوط "**الذهب الإبريز**"، وهو يبتدأ بالحديث الأول من باب السواك، وينتهي بالحديث السادس من باب سنن الوضوء، وسأعتبر باب السواك اللوحة الأولى.

احتج به الرافعي على نفي وجوب التسمية؛ لأنها لو كانت واجبة لما طهر نساء.

وكذلك احتج به الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب "الطهور".

واحتج به ابن الجوزي في "التحقيق" على وجوبها، ورد الأول بأن البدن محدث؛ بدليل أنه لا يجوز له مس المصحف بصدره، ومع بقاء الحدث في بعض البدن لا تصح الصلاة"[1].

والذي يمكننا استخلاصه مما تقدم ما يلي:

١- يبتدأ الزركشي تخريجه بذكر نص الحديث أولاً، ثم يذكر أسماء الصحابة الذين روي عنهم الحديث على وجه الإجمال. وبعد ذلك، يفصل في تخريج حديث كل صحابي منفرداً مع الدلالة على المصادر التي أخرجته. فيقول مثلاً: "رواه من الصحابة عائشة، وأبو بكر، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أمامة، وأبو هريرة. فحديث عائشة رواه الشافعي..." وهكذا دواليك حتى يأتي على آخر صحابي ذكره.

٢- ينبه الزركشي عند تخريجه من مصادر متعددة على اتفاق السند واختلافه بين هذه المصادر، ويحدد مصدر الرواية التي أوردها. فيقول مثلا: "هذا سند النسائي".

٣- وينبه عند تخريجه أيضاً على اختلاف الألفاظ أو اتفاقها، فيحدد من روى الحديث باللفظ الوارد من المصادر المنقول عنها. فيقول مثلاً: "هذا لفظ النسائي".

٤- عادة يكتفي الزركشي بإيراد بعض السند اكتفاء بإشارته إلى المصدر الذي أخرجه.

٥- لاحظت أن الزركشي إذا جمع بين عدة مصادر عند تخريج حديث ما، فإنه يرتبها حسب الأقدمية، فيورد المتقدم وفاة، ثم المتأخر وهكذا. فمثلا عند روايته

(١) المرجع السابق.

للحديث الأول، أورد مصادره على هذا الترتيب: الشافعي، ثم أحمد، ثم النسائي، ثم ابن خزيمة، ثم ابن حبان، ثم الحاكم، والمتمعن في هذا يلحظ جلياً الترتيب الزمني.

٦- ينبه على الفوائد الإسنادية كالتصريح بالسماع في حديث إذا ورد من طريق آخر بالعنعنة.

٧- ينبه على أسماء الرواة المختلف فيهم.

٨- يذكر بعض المزايا التي اجتمع فيها بعض الرواة، كأن يشتركوا في الصحبة، كما هو الحال بالنسبة لمحمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة حيث اشترك هؤلاء الأربعة في رؤية النبي ج وثبوت الصحبة لهم، وهذا لم يجتمع في غيرهم من الرواة.

٩- يورد كلام أهل العلم حول الرواة ويبين المصادر التي ورود فيها كلامهم أو نقل عنها.

١٠- يهتم بإيراد طرق الحديث المختلفة، ويعتني ببيان الشواهد الحديثية.

١١- ينبه على المناهج الخاصة لبعض العلماء، كإشارته إلى إيراد البخاري للحديث المعلق بصيغة الجزم أنه يفيد عنه الصحة.

١٢- ينبه على الأسانيد المنقطعة والمتصلة.

١٣- يبين علل الأحاديث، وينقل كلام العلماء فيها من كتبها المعتبرة.

١٤- ينبه على تفرد الرواة برواية بعضهم عن بعض.

١٥- يحكم في بعض الأحيان على الروايات التي ينقلها سواء بالصحة أو بالضعف.

١٦- يكثر النقل من المصادر العلمية التي تخدم كتابه، ويغلب عليها التنوع، فنجد كتب الصحاح، والسنن، والتواريخ والعلل، وكتب اللغة، وغيرها، كما سبق وأن أشار إليه في مقدمة كتابه.

١٧- يورد بعض المسائل الفقهية، المتعلقة بالحديث الذي يخرجه، ويبين سبب اختلاف العلماء فيه، ويذكر آرائهم، واستدلالاتهم، ورد بعضهم على بعض، مع الإحالة على المصادر التي ورد فيها كلامهم.

١٨- يختلف تخريج الزركشي من حديث لآخر، فنجده مثلاً يستقصي في ذكر طرق بعض الأحاديث، ويورد شواهدها ومتابعاتها، إلا أنه يكتفي في بعض الآخر بمجرد ذكرها دون الكلام عليها بشيء

١٩- يورد بعض الفوائد المتعلقة بالحديث، كما فعل في نهاية السواك حيث ذكر أكثر من عشرين فائدة دينية ودنيوية للسواك.

## المطلب الثاني: منهج الإمام الزركشي في تخريج الحديث وعزوه، والحكم عليه من خلال كتابيه "المعتبر" واللآلئ المنثورة"

يمثل هذان الكتابان أنموذجاً لكتب التخريج المتوسطة، حيث تناول فيهما الزركشي تخريج أحاديث كتب أصولية، وتولى في الآخر تخريج جملة من الأحاديث المشتهرة. ولقد تشابهت طريقته في الكتابين إلى حد كبير، وإن تغاير موضوعهما، وتقيد الزركشي في كتابه "المعتبر" بالسير على خطى ابن الحاجب، والبيضاوي فيما اختاراه من أحاديث، أما في "اللآلئ المنثورة" فكانت له حرية أكبر في اختيار أحاديثه، سواء الأصول منها، أو ما أوردها تبعاً أثناء التخريج. ويمكنني تلخيص منهج الزركشي في الكتابين من خلال العناصر الآتية:

١- قبل تخريجه للحديث يعتني الزركشي بترقيمه، فيقول الحديث الأول، ثم يشرع في الكلام عليه، وهذا واضحٌ في الكتابين.

٢- يكتفي في تخريجه للحديث في الكتابين بالدلالة على المصدر فقط دون ذكر الكتاب والباب، فيقول مثلاً: أخرجه أبو داود[١].

٣- يذكر في بعض الأحيان سند الحديث كاملاً، وفي بعض الأحيان يذكر الراوي الأعلى فقط[٢].

٤- غالباً لا يذكر كل الرواة الذي نقلوا الحديث مثلما فعل في "الذهب الإبريز"، بل يكتفي بصحابي واحد[٣].

٥- يعتني بتخريج الحديث من مصادر مختلفة، ولكن يكتفي بالإحالة عليها دون تفصيل، فيقول مثلاً: رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه عن فلان ويكتفي بذلك[٤].

٦- من الواضح في تخريج الزركشي في الكتابين أنه إذا كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو في أحدهما، فإنه يورد رواية الصحيحين أو أحدهما أولاً، ثم يكتفي بذلك، أو يذكر بعض المصادر الأخرى كالسنن أو الصحاح أو المسانيد، وإذا كان الحديث مخرجاً في السنن، أو بعضها أو في أحدها فإنه يبدأ بها، ثم يحيل إلى المصادر الأخرى[٥].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ**، ص٢١ رقم ١، ص٢٧ رقم ٧، ٢٩ رقم ٨، ص٣١ رقم ١١، ص٣٤ رقم ١٦ و١٧؛ ونجم الدين أبو القاسم، **المعتبر**، ص٣٨ رقم ٨، ص٤١ رقم ٩، ص٥٢ رقم ١٨، ص٥٣ رقم٢٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٢٢ رقم٣، ص٢٧ رقم٧، ص٤١ رقم ٢٨؛ و**المعتبر**، ص٣٢ رقم٤، ص ٥٢ رقم١٨، ص٥٣ رقم٢٠.

(٣) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٤٨ رقم٣٥، ص٤٩ رقم٣٧، ص٥١ رقم ٤٠؛ ونجم الدين أبوالقاسم، **المعتبر**، ص٥٥ رقم٢١، ص٧٦ رقم٣٠، ص٨٦ رقم٣٤.

(٤) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٧٩ رقم٩٢ ، ص٨١ رقم ٩٦؛ ونجم الدين أبو القاسم، **المعتبر**، ص٦٣ رقم٢٥، ص٧١ رقم٢٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص ٤٨ رقم ٣٥، ص٥٦ رقم ٤٦؛ ونجم الدين أبو القاسم، **المعتبر**، ص٤٣، رقم ١٠، ص٤٤ رقم ١١.

٧- يورد كلام العلماء في الرواة بصفة مختصرة، ويبين المصدر الذي أخذ منه[١].

٨- يورد في بعض الأحيان كلام العلماء على العلل الواردة في الأحاديث مع بيان المصدر الذي نقل عنه[٢].

٩- ينقل كلام العلماء في الحكم على الأحاديث والرواة مع بيان المصدر[٣].

١٠- يحكم على بعض الأحاديث بالصحة أو بالحسن بعد إيراد المتابعات والشواهد، وإن كان في الأصل ضعيفاً[٤].

١١- يبين أوهام بعض العلماء في أسماء الرواة[٥].

١٢- يسهم برأيه في بعض القضايا، ويستعمل كعادته عبارة "قلت"، ثم يعلق بما شاء من حكم على حديث، أو شرح لمشكل، أو بيان لمبهم، أو استدراك أو نقد، وغالباً ما تتميز تعليقاته بالاختصار[٦].

---

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣٤ رقم ١٦، ص٣٨ رقم ٢٤؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٧٩ رقم ٣١، ص١٦١ رقم١٣٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣٤ رقم١٦، ص٨٧ رقم ١٠٦؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٨٠ حديث رقم٣٢، ص١١٢ رقم٤٩ .

(٣) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٤٧ رقم٣٤؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٣٠ رقم٢، وص٤٩ رقم١٦.

(٤) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٢٣ رقم ٤، ص٣١ ، رقم ١٠؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٦٢، رقم٢٤.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣١ ، رقم١٠؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص١٢٨ ، رقم٦٣.

(٦) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٢٨ ، رقم ٧، ص١٠٠ ، رقم ١٢٩؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٥٨ ، رقم٢٤، ص٩٦ ، رقم٣٧.

١٣- يكثر الزركشي من النقل عن المصادر المتنوعة، وهذه سمة غالبة في كتبه، حتى يحار القارئ من التنوع الكبير للمصادر التي يذكرها، والكتابان يطفحان بالأمثلة على ذلك.

١٤- في بعض الأحيان يصدر تخريجه للحديث بعبارة: "له طرق كثيرة"، ثم يورد بعضها فقط(١).

١٥- يصدر الزركشي في بعض الأحيان حكمه على الرواة، فيبين مرتبتهم من الجرح أو التعديل، ويستعمل عادة صيغة مختصرة، فيقول على سبيل المثال، فلان ضعيف، أو متروك، أو فلان لا بأس به(٢).

١٦- يعتني في بعض الأحيان بضبط أسماء الرواة، وبعض الكلمات الواردة في المتون، مع الدلالة على مصادر التوثيق(٣).

١٧- في بعض الأحيان يذكر من روى الحديث غير الصحابي المذكور في الحديث، فيقول: "وفي الباب عن جماعة من الصحابة"، وهذا يذكر بفعل الترمذي في جامعه فإنه هو الذي عرف عنه استعمال هذه الصيغة، وألف بعضهم في ذلك كتاباً(٤).

١٨- كما في أحيان قليلة ينبه على أوهام العلماء في العزو والتخريج، كأن ينسب أحد العلماء الحديث لأحد الصحيحين أو لكليهما، والحديث ليس فيهما(٥).

---

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ**، ص٢٤ ، رقم ٥، ص٢٩ ، رقم ١٠.

(٢) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٤٧ ، رقم٣٤ ، ص١١٧ ، رقم ١٥١؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٩٧، رقم٣٨.

(٣) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص ٤١، رقم ٢٧، ص٥٨، رقم ٤٨، ص٦٧، رقم ٧٠، ص٧٣، رقم ٨٣؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٣٠، رقم٢، ص٧٥، رقم٢٩.

(٤) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣٠ ، رقم١٠.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣٧ ، رقم ٢١، ونجم الدين، **المعتبر**، ص١٠٤ ، رقم ٤١، ص١٦٢، رقم ١٣٢.

١٩- ينبه في بعض الأحيان أيضاً على أوهام بعض العلماء في رفع الحديث ووقفه[١].

٢٠- يتوقف الزركشي في بعض الأحاديث التي لم يجدها ويصرح بذلك، فيستعمل عبارات معينة مثل: لم أجده، أو لم أقف عليه[٢].

٢١- يورد في بعض الأحيان كلام العلماء على معنى الحديث وفقهه[٣].

٢٢- يحيل الزركشي في بعض الأحيان إلى كتبه الأخرى في التخريج، حيث يصرح بأنه توسع في تخريج الحديث في كتاب آخر ويسميه، مثاله إحالته في إيراد طرق لحديث في "اللآلئ" إلى كتابه "المعتبر"، وإحالته في المعتبر إلى "الذهب الإبريز"[٤].

٢٣- يذكر أحياناً أوهام بعض العلماء في الحكم على الحديث[٥].

٢٤- ينبه على الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها[٦].

٢٥- في أحيان قليلة يتوسع في تخريج حديث معين لأهميته، أو استدلال بعض الطوائف المخالفة به، كما فعل بالنسبة لحديث: "أنا مدينة العلم وعلي بابها"

---

(١) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٣٨، رقم٣٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٨٠ ، رقم ٩٥، ص٨٨ ، رقم ١١٠، ص١٢٦، رقم١٦٤.

(٣) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٤٥ ، رقم ٣٢؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٩٤، رقم ٣٥.

(٤) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٥٠، رقم ٣٨؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص٨٠، رقم٣٢، ص٩٥، رقم٣٦.

(٥) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٥٧، رقم ٤٧؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص١٦٩ رقم ١٤٣.

(٦) انظر على سبيل المثال: الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص٩٧ ، رقم ١٢٦، وص٩٩ ، رقم ١٢٨، ص ١٠٢ ، رقم ١٣١، ص١١١ ، رقم ١٤٧، ١٤٨؛ ونجم الدين، **المعتبر**، ص١٤٠ ، رقم٨٤.

فقد خرجه وذكر طرقه في أربع صفحات كاملة[1]. والشيء نفسه عندما تكلم على خلافة أبي بكر هل ثبتت بالنص أو بالإجماع فقد توسع في تخريج الأحاديث المتعلقة بالمسألة حتى بلغت ثماني صفحات كاملة[2].

هذه أهم خصائص التخريج عند الإمام الزركشي، وأود أن أنهي هذا المبحث ببعض الملاحظات المنهجية على الطريقة التي سلكها الزركشي في كتبه المتعلقة بالتخريج، ويمكنني تلخيص هذا الملاحظات فيما يلي:

## أولًا: عدم الترتيب للمادة العلمية بالطريقة الملائمة

حيث يورد الزركشي الكثير من المعلومات التي تخص التخريج من إيراد للطرق والكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً، والكلام على الرجال، والعلل، وبيان الغريب، والمسائل الفقهية، والفوائد الأخرى، غير مراع للترتيب، فتراه مثلاً يتكلم على تخريج الحديث، ثم العلل والغريب، ثم يرجع مرة ثانية إلى التخريج مما يشوش على القارئ، فيحتاج إلى مزيد من التركيز حتى يلقف تلك الدرر.

## ثانيًا: كثرة النقولات

تميز كلام الزركشي على تخريج الأحاديث، والكلام على العلل والرواة، وبيان الغريب، بكثرة النقولات عن المصادر العلمية التي توفرت له، فلا يخلو حديث ولا صفحة من صفحات كتبه من النقل عن العلماء. وهو يطعم ذلك في بعض الأحيان ببعض التعليقات الشخصية، أو الاستدراكات، أو الانتقادات.

---

(١) الزركشي، **اللآلئ المنثورة**، ص١١٣-١١٧ ، رقم ١٥١.

(٢) نجم الدين، **المعتبر**، ص٨٦-٩٣ ، رقم ٣٤.

## ثالثًا: اعتماده في ترتيب كتب الحديث على الأقدمية دون الأصحية

اعتمد الزركشي في تقديم المصادر العلمية حين تخريجه للحديث على طريقيتين مختلفتين، فبينما نجده قد اعتمد على ترتيب المصادر على الأقدمية في كتابه "الذهب الإبريز"، نجده قد تحول إلى ترتيب هذه المصادر على الأصحية في كتابيه "المعتبر" و"اللآلئ المنثورة"، فيقدم الصحيحين أو أحدهما على غيرهما من الكتب، أو يحيل إلى السنن الأربعة أو أحدها إذا لم يكن الحديث في الصحيحين، وفيما عدا ذلك يحيل إلى المسانيد والمعاجم وغيرها من المصادر بحسب ما ورد الحديث فيه من الكتب. والأشهر بين العلماء استخدام الطبقة الثانية فهي الأصح والأفضل، خاصة وأن من مهام التخريج وثماره بيان صحة الحديث من عدمه، فالإحالة على كتب الصحاح يجعل الباحث والقارئ يطمئن ابتداءً على صحة الحديث وصلاحيته للاحتجاج.

## رابعًا: الانتقائية في الكلام على الأحاديث والأبواب

مما ينتقد على الزركشي أيضاً، انتقائيته في الكلام على الأحاديث والأبواب، فبينما نجده يستقصي في تخريجه لبعض الأحاديث، فإنه يختصر الكلام على البعض الآخر اختصاراً شديداً؛ مما يجعل الاستفادة منها محدودة جداً، بل في بعض الأحيان منعدمةً كذلك الأمر بالنسبة للأبواب التي يتناولها، فبعضها يتطرق إلى كل الأحاديث التي وردت فيها، وبعضها ينتقي بعض الأحاديث ويترك البقية.

## خامساً: استعمال بعض العبارات غير المشهورة في التخريج

من خلال مطالعتي في كتاب "الذهب الإبريز" لاحظت أن الزركشي يستعمل كثيراً عبارة لم أجد غيره يستعملها، فيقول مثلاً: هذا الحديث أخرجه فلان من جهة أبي

هريرة، أو عائشة مثلاً، ويقصد بذلك من طريقه، والعرف العلمي في مثل هذه المسائل أن علماء الحديث يستعملون عادة مصطلح الطريق وليس الجهة.

## الخاتمة

فبحمد الله تعالى أتيت على نهاية هذا البحث المتواضع الذي بذلت فيه جهدي قدر طاقتي، وما توفيقي إلا بالله العزيز الحكيم، ولقد وددت أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال النقاط الآتية:

- لقد كان علم التخريج من الميادين المحببة للإمام لزركشي، فقد ألف فيه سبعة كتب بين مطبوع، ومخطوط، ومفقود، وتراوحت بين الأجزاء الصغيرة في تخريج أحاديث مفردة، وبعض الكتب المتوسطة التي خرَّج فيها أحاديث كتب أصولية. وأما كتابه الموسوعي المسمى"الذهب الإبريز في تخريج أحاديث شرح الوجيز" فقد استقصى فيها تخريج الطرق، فجاءت في مجلدات عديدة.
- تنبغي الإشارة إلى أن الإمام الزركشي كان سباقاً إلى فتح باب التأليف في ميدان الأحاديث المشتهرة حيث كان كتابه "التذكرة في الأحاديث المشتهرة" أول كتاب في هذا الفن من فنون الحديث، ولقد أصبح بذلك لبنة بنى عليها كل من ألف في هذا الجانب من علوم الحديث ممن جاء بعده، كالإمام ابن حجر، والسخاوي، والسيوطي.
- امتاز الزركشي في تناوله لفنون الحديث بجمعه بين مناهج مختلفة، منها استقراء المصادر والموارد العلمية لجمع المعلومات وتحليلها ونقدها، وتلخيص الأقوال والآراء، واستعمال أسلوب الاستفهام لتنبيه القارئ على كافة الاحتمالات، وتدريبه

على مقارعة حجة الخصم. كما أنه حفظ لنا الكثير من النصوص التي نقلها عن كتب الكثير منها التي لم يبق لها ذكر إلا من خلال مؤلفاته، مما يعد خدمة مميزة تبلورت من خلال جهوده تلك.

- امتاز الزركشي بثقافته الواسعة، واطلاعه على الكثير من الكتب والمصادر العلمية، ونلحظ ذلك جلياً في كثرة المصادر والموارد التي يرجع إليها لتأليف كتبه، وهذه ظاهرة عامة في مؤلفاته وإن صغر حجمها. إضافة إلى اطلاعه على كتب لا نعرف عنها إلا اسمها، مما ذكره في كتبه، فكان ذلك سبباً في معرفتها وإبقاء ذكرها.
- هذا أهم ما أود أن أذكره من خلال نتائج البحث، وأسأل الله تعالى أن يتجاوز عن تقصيري، وأن ينفع بما كتبت، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.